

النهج الجديد (١٩٣٣-١٩٣٨) للرئيس الأمريكي فرانكلين ديلاانو روزفيلت

م. م. حيدر ناظم شاكر الكيم

الملخص:

بعد الأزمة الاقتصادية المدمرة المعروف بالكساد الكبير (١٩٢٩) وبقيت آثاره شاخص ومؤثرة حتى (١٩٣٩)، التي ضربت الاقتصاد الأمريكي، وإمتدت آثارها إلى كل العالم، بادر الرئيس الجديد (فرانكلين ديلاانو روزفيلت) فور فوزه بمنصب الرئاسة في (١٩٣٢)، بإطلاق حملة إصلاحية إمتدت للمدة (١٩٣٣-١٩٣٨) عرفت بـ(النهج الجديد)، روج لها خلال حملته الانتخابية. جاءت تلك الحملة على مرحلتين من البرامج الهادفة والمتخصصة التي غطت شتى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، الأولى عرفت بـ(حملة الجديد الأولى)، والتي إستمرت تشريعاتها بالصدور للمدة (١٩٣٣-١٩٣٤)، وتم التركيز في برامجها وتشريعاتها على مشاريع الإغاثة الآنية ذات التأثير العاجل والمؤقت لإيقاف التداعيات المتسارعة للإزمة الاقتصادية من إيقاف إنهيار سوق الأسهم وقيمة العملة تقليص عدد العاطلين عن العمل ولو بصورة مؤقتة. أما (حملة الجديد الثانية) التي إستمرت للمدة (١٩٣٥-١٩٣٨) حتى نهاية الركود الاقتصادي (١٩٣٧-١٩٣٨) وبرز بؤادر الحرب العالمية الثانية. وكان التركيز في برامج هذه الحزمة من الإصلاحات على إيقاف العمل بمشاريع الطوارئ والبرامج المؤقتة، والانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي الهادف لإيجاد أسس معالجة جديدة أعمق تأثيراً وأطول أمداً وتأسيس بنية إقتصادية أكثر متانة وفاعلية.

Abstract

After the devastating economic crisis known as the Great Depression (1929-1939), which hit the United States' economy, and spread its effects all over the world, the new president (Franklin Delano Roosevelt) took office in 1932 with a reform campaign that lasted for the period (1933-1938) that called "The New Deal", which he promoted during his electoral campaign for that year.

The campaign initiated with two specialized programs set to cover various economic and social sectors. First package of programs the so-called (First New Deal), which was passed during the period (1933-1934); its programs and legislations were focused on immediate and temporary relief projects in order to stop the rapid repercussions of the economic crisis by stopping the collapse of stock market and the value of currency to reduce the number of unemployed, even if temporarily. While the (Second New Deal) during the period (1935-1938) that lasted until the end of the economic recession (1937-1938) and the emergence of the signs of the Second World War. The focus of the Second package of reforms were generally put to move from relief to economic recovery by a long-term, deeper and more lasting treatments and building a more robust and effective economic structure.

أ - الكساد الإقتصادي (١٩٢٩-١٩٣٣) "الكساد الكبير":

شهد عهد الرئيس الأمريكي هيربرت هوفر (Herbert Hoover) (١٩٢٩-١٩٣٣) تحولات إقتصادية وإجتماعية وسياسية جذرية، على إثر وقوع الأزمة الإقتصادية الكبرى عام (١٩٢٩)، والتي تسببت في إنهيار سوق الأسهم الأمريكي، وإفلاس الكثير من الشركات والافراد، وإستحال ثلث الموظفين في البلاد إلى عاطلين عن العمل، فكانت مرحلة كارثية أدت إلى إنهيار شعبية الحزب الجمهوري الحاكم آنذاك (١).

كان سبب حدوث الكساد الكبير هو أن الإقتصاد الأمريكي بدى قوياً حينها، مما أغرى المضاربين والمستثمرين للإقبال على شراء الكثير من الأسهم والسندات بعد إقتراض مبالغ هائلة من المصارف لثقتهم أن قيمتها سترتفع وستدر عليهم أرباح كبيرة ما سيضمن لهم سداد ديونهم تلك، حتى أن المصارف ولشدة ثقتها في متانة السوق بادرت إلى المضاربة بأموال وودائع عملائها. ومع حمى الشراء المفرط تحفزت الشركات لزيادة إنتاج السلع، فتراكمت في الأسواق أكثر مما أمكن للسوق إستيعابه، فانهار السوق الأمريكي في يوم الثلاثاء، الموافق ليوم (٢٩ / تشرين الثاني / ١٩٢٩)، والذي إصطلح عليه بـ(الثلاثاء الأسود)*. فاندحرت أسعار الأسهم إنحداراً فظيماً وبسرعة هائلة فخسر المستثمرون تبعاً لذلك مليارات الدولارات (٢).

هبطت قيمة الأسهم أكثر من أربعين نقطة في يوم واحد، وهبطت معها قيمة أكثر من ستة عشر مليون سهماً في (الوول ستريت)، تسبب ذلك في إفلاس البنوك والشركات والأعمال الخاصة، في القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والخدمية وغيرها، فأغلقت المصانع والمحال التجارية والمكاتب أبوابها، وانتشرت البطالة. كان الرئيس هوفر وعلى الرغم من هذا الانهيار الكبير كان يعتقد بأن ما كان يحدث ليس سوى أزمة عابرة بإمكان السوق الأمريكية تخطيها بسهولة، وسارع إلى طلب المساعدة من الجميع في إيجاد مخرج لهذه الأزمة لاسيما العاملين في قطاع الإقتصاد وأصحاب رؤوس الأموال والقطاع الخاص بإستيعاب أعداد البطالة المتزايدة بشكل يومي للمساهمة في تخفيف حدة الأزمة (٣).

من هذا المنطلق، لم تكن الإجراءات التي اتخذتها حكومة هوفر شاملة، ولم تتميز بالقوة الكافية لإيقاف تأثيرات الأزمة الإقتصادية المدمرة، ولم تكن بمستوى طموح الشعب الأمريكي، فبان عدم جدواها بعد مدة قصيرة، وبالنتيجة زاد سخط الناس على حكومة هوفر لعدم تفاعله مع تداعيات الأزمة كما وجب، ومع برامج الإنعاش غير الفاعلة، التي قدمتها حكومته كنظام الإنعاش الوطني للعاطلين عن العمل والمعمدين من الناس، وذلك بدوره أسهم في الإضرار بسمعته وثقة الناس في إدارة الحزب الجمهوري للبلاد (٤).

ب - تولي فرانكلين ديلانو روزيفيلت (Franklin Delano Roosevelt) الرئاسة (١٩٣٢-١٩٤٥) في الولايات المتحدة الأمريكية:

سارع الديمقراطيون إلى إطلاق حملات دعائية وتجمعات واسعة لتسليط الأضواء على فشل سياسة هوفر في إحتواء الأزمة الاقتصادية، متهمين الجمهوريين بالتقصير وعدم الكفاءة، والسماح للأزمة الاقتصادية بالحدوث وتوسع نطاق تأثيرها، وعدم فعل ما يجب لإحتوائها. ترافق ذلك مع كبل الاتهامات التي تلقتهها حكومة هوفر من قبل الصحافة وقادة الحركات العمالية ورجال الأعمال في البلاد بالتقصير. أفقد ذلك كله حكومة هوفر والحزب الجمهوري في عموم الولايات المتحدة، المزيد من الأنصار والمؤيدين، ورسم مساراً جديداً، وفرصة أمام الحزب الديمقراطي لتقديم برنامجهم الانتخابي، ومرشحهم للرئاسة على إنه هو الحل لإخراج البلاد من الأزمة (٥).

إن إستمرار الإخفاقات في حكومة هوفر، وتزايد الإستياء الشعبي تجاه سياساته المتراخية عن إيجاد حلول ناجعة وسريعة للأزمة المتعاطمة، جعل إتهامات الديمقراطيين له من أنه (بعيد عن الجماهير، والجيش المتزايدة من العاطلين عن العمل)، تبدو واقعية. وزاد ذلك تصريحات هوفر وأعضاء حكومته التي دلت على تجاهلهم لفداحة الأزمة أو سوء تقديرهم لحجمها، حين صرح هوفر لمجموعة من رجال الأعمال كانوا في زيارة للبيت الأبيض في (١٠/ تموز/ ١٩٣٠)، للوقوف على تدابير الحكومة تجاه الأزمة الاقتصادية، ومحاولة تقديم النصح والحلول، فرد هوفر على تساؤلاتهم متكرراً بالقول: "ياسادة لقد جئتم متأخرين.....، إن الأزمة قد إنتهت" (٦). تلاها تصرح وزير المالية في حكومته أندرو ميلون (Andrew Mellon) في ذات السياق قائلاً: "إنني لا أرى في الوضع الحالي ما يهددنا أو ما يدعو للتشاؤم، وإنني أشعر بثقة كبيرة من أن النشاط سيدب مرة أخرى خلال موسم الربيع القادم". وهذا بعكس ما حدث تماماً إذا سارت الأحداث بسرعة متزايدة من سيئ إلى أسوء وتحول ملايين الأمريكيين إلى عاطلين عن العمل وبلا مأوى أو قوت (٧).

تزامن إنخفاض شعبية الحزب الجمهوري مع إرتفاع أعداد المؤيدين للحزب الديمقراطي، مما أتاح الفرصة للديمقراطيين من أجل أداء دور سياسي أكبر، لاسيما مع إقتراب الإنتخابات النيابية تليها الإنتخابات الرئاسية في البلاد. واتضح ذلك جلياً في الإنتخابات النصفية للعام (١٩٣٠)، بفوز عدد أكبر من مرشحي الحزب الديمقراطي في الكونغرس الأمريكي، إذ إنخفض عدد مقاعد الجمهوريين في مجلس النواب من (٢٧٠) إلى (٢٢٠) مقعداً عنه في الدورة الانتخابات عام (١٩٢٨)، مقابل (٢١٤) مقعداً للديمقراطيين، بعد أن كان عددها (١٦٤) مقعداً. أي ان الأغلبية المريحة التي تمتع بها الجمهوريون سابقاً قد تلاشت، فكان على هوفر أن يتعامل مع برلمان قرابة نصفه معاد له ولحزبه، ولم يتوانى خصومه الديمقراطيون عن معارضة وتعطيل قراراته (٨).

كان فرانكلين دي لانو روزيفيلت، حاكم ولاية نيويورك (١٩٢٨-١٩٣٢)، مرشح الحزب الديمقراطي الأبرز للرئاسة*، وتم الإعلان عن ذلك بشكل رسمي في المؤتمر الوطني للحزب الديمقراطي، الذي عقد في شيكاغو في (٢٧/حزيران/١٩٣٢)، بعد نيل روزيفيلت ثقة وأصوات ثلثي أعضاء الحزب (٩).
لم يكن من السهل على الحزب الديمقراطي إقناع الشعب الأمريكي بأن رجلاً مقعداً كرؤسيفيلت، صعب عليه إدارة حياته الشخصية سيكون قادراً على إدارة البلاد لا سيما في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية الكبرى التي كانت لا تزال تعصف بالبلاد. لكن ما أثبتته روزيفيلت من حنكة سياسية وتصميم وحسن تخطيط خلال مدة ولايته كحاكم لولاية نيويورك، هو ما جلب له التأييد والثقة الكافيين (١٠).
وفي تشرين الثاني جرت الانتخابات الرئاسية العامة، التي إنتهت بفوز كبير لروزيفيلت على نظيره مرشح الحزب الجمهوري هيربرت هوفر. إذ حقق روزيفيلت (٢٢,٨٠٩,٥٣٨) صوتاً، أي نسبة (٥٧,٤%) من عدد الأصوات الكلية في عموم البلاد. بينما حصل هوفر على (١٥,٧٥٨,٩٠١) صوت، أي نسبة (٣٩,٧%) من عدد الأصوات الكلية. كما حصل الديمقراطيون في مجلس النواب على (٣١٣) مقعد مقابل (١١٧) مقعد للجمهوريين. وحصل الديمقراطيون على (٦٠) مقعد في مجلس الشيوخ، مقابل (٣٦) مقعد للجمهوريين. وبذلك حقق الديمقراطيون فوزاً لم يشهدوا له مثيلاً من قبل، وأصبحت لهم اليد العليا في السلطتين التشريعية والتنفيذية (١١). وردد روزيفيلت القسم رسمياً في الرابع من آذار من عام (١٩٣٣)، وأصبح بذلك الرئيس الثاني والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية (١٢).

ج - النهج الجديد (١٩٣٣-١٩٣٨):

كان متوقفاً ممن سيشغل منصب رئاسة الحكومة الجديدة التعامل مع أزمة أوجدت ملايين العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة، وأكثر هؤلاء خسروا مساكنهم تبعاً لذلك، فأصبحوا مشردين بلا مأوى، ولجأ الكثير منهم الى التسول. وأما الذين احتفظوا بوظائفهم فاضطروا للعمل باجور زهيدة جداً. يضاف إلى نفاذ المؤن والمحاصيل الزراعية نتيجة للجفاف والعواصف الترابية حينها، وهلاك الكثير من قطاعان الماشية في الغرب الأوسط. لذا كان على روزيفيلت أن يسارع في وضع الخطط والتدابير لانتشال البلاد من الإنهيار والعمل على تطبيق برنامجه الانتخابي الذي وعد به، والذي عرف بالنهج الجديد، الذي إقتبسته الصحافة من إحدى خطاباته الترويجية أثناء حملته الانتخابية (١٣)، حين أعلن روزيفيلت عن برنامجه هذا أول الأمر خلال خطبة له في مؤتمر الحزب الديمقراطي بعد قبول ترشيحه للرئاسة من قبل حزبه، ألقاها في (٢/تموز/١٩٣٢) قائلاً: "اعاهدكم، واعاهد نفسي بنهج جديد من أجل الشعب الأمريكي" (١٤).

ج-١/ حملة النهج الجديد الاولى (١٩٣٣-١٩٣٤):

ركزت هذه الحملة من البرامج والتشريعات التي إصطلح عليها (مرحلة الإغاثة) التي إستمرت لسنتين، على محاولة إستيعاب هول الأزمة الإقتصادية، وكبح سيل تداعياتها، من خلال الإستثمار في إعادة بناء البنى التحتية للإقتصاد الأمريكي، بتوظيف جيوش العاطلين عن العمل في برامج إستثمارية ممولة من قبل القطاعات الحكومية وغير الحكومية في بناء الطرق والجسور والسدود والمستشفيات والمدارس والمطارات وحتى البنايات الحكومية، حيث ساعدت تلك المشاريع في إيقاف انهيار الإقتصاد الأمريكي، وفي نفس الوقت وفرت فرص عمل لملايين العاطلين عن العمل. وبذلك أسهمت في تنشيط السوق الأمريكية مرة أخرى ولو بشكل محدود (١٥).

ج-٢/ أول مائة يوم من حكم روزفيلت:

أدرك روزفيلت أن من غير الممكن تخطي الأزمة الإقتصادية التي تعصف بالبلاد، بالطرق التقليدية والمتبعة عادة في حل الأزمات الإقتصادية الأصغر والأقل حدة في النظام الرأسمالي، وإقتصاد المنشأة الحرة الذي حمل شعار (دعه يعمل، دعه يمر)، وسياسة عدم التدخل الحكومي (١٦). لذا طالب روزفيلت من الكونغرس منحه تفويضاً واسعاً من أجل تطبيق برنامجه الإصلاحية، وقد عبر عن رغبته تلك أثناء خطابه للشعب الأمريكي في يومه الأول في الرئاسة قائلاً: "سأطلب من البرلمان أن يطلق يدي لإستخدام الأداة الوحيدة المتبقية لمواجهة الأزمة، ألا وهي منحي صلاحيات تنفيذية واسعة لشن حرب لإنهاء حالة الطوارئ، صلاحيات كما لو أنها منحت لي في حال تعرض البلاد للإحتلال من قبل عدوٍ خارجي" (١٧).

سارع روزفيلت إلى دعوة وتجنيد الأذكى والمبدعين من كافة أرجاء البلاد، وفي شتى التخصصات والمجالات الأكاديمية من قانونيين وإقتصاديين وغيرهم، والذين أطلق عليهم لقب (العقل الموثوق لروزفيلت). شكل هؤلاء خلية أزمة مهمتها الإتيان بأفضل الحلول وأنجعها لمواجهة الإنهيار الإقتصادي والإجتماعي الحاصل (١٨).

كانت أول مائة يوم من حكم روزفيلت حافلة بالنشاط، إنهمك خلالها روزفيلت وأعضاء حكومته ومستشاريه في توضيح مسار سياسته القادمة وسبل تطبيق برامج النهج الجديد ، على أرض الواقع، وتمثل ذلك في تنفيذ سلسلة من الإجراءات وإقتراح قوانين وتشريعات لإستيعاب زخم الأزمة الإقتصادية وإيقاف تداعياتها، ومن ثم الإنتقال إلى مرحلتي الإنتعاش والإزدهار مرة أخرى (١٩). وكان من جملة ما إتخذه خلال تلك المرحلة التدابير والتشريعات التالية:

ج - ٢ - ١ / السياسة المالية:

بما أن الشراكة الأولى التي سببت الأزمة الاقتصادية، انطلقت في سوق الأموال والبورصة فان روزيفيلت ركز إهتمامه على ضرورة سرعة معالجة النظام المالي في البلاد. لذا وفي (١٤ / آذار / ١٩٣٣)، تم تمرير (قانون الإقتصاد)، الذي صممه ووضع مسودته مدير الميزانية في عهد إدارة روزيفيلت، لويس ولیم دوغلاس (Lewis William Douglas)، الذي اقترح تنظيم موازنة فدرالية كافية من خلال الإستقطاع من رواتب الموظفين الحكوميين، وكذلك من تقاعد وإعانات المحاربين القدامى إلى (٥٠%). وفر هذا القانون للحكومة الفدرالية مبالغ سنوية قرابة (٥٠٠) مليون دولار (٢٠).

ومن الجدير بالذكر إنه مع بداية شهر آذار (١٩٣٣) وصلت الأزمة الاقتصادية ضمن قطاع المصارف ذروتها، إذ سارع الناس إلى سحب ودائعهم من المصارف، وزاد الطلب على الذهب لإعتقاد الأفراد بأنه أكثر أماناً للإحتفاظ به من الأوراق النقدية في تلك الأيام القلقة، مما تسبب في إفراغ المصارف من خزینها من الذهب لاسیما في نیویورك. ثم إنتشر الذعر لتصيب عدواه المصارف في الولايات الاخرى. كما إستمر سحب الذهب من الخزينة الفدرالية، والذي إعتمد عليه لدعم قيمة العملة النقدية في البلاد وذلك هدد بإنتهيار الدولار، فاضطرت بعض المصارف للإغلاق إلى إشعار آخر، مما حدى بمدير مصرف الإحتياط الفدرالي في نیویورك (George L. Harrison) لدعوة إلى ضرورة منح عطلة إجبارية للمصارف في عموم البلاد لإيقاف سحب الذهب والودائع (٢١). وإستمرت المصارف الواحد تلو الآخر بالإغلاق وإشهار الإفلاس. هذا الأمر دفع الكثير من المصارف الفدرالية، وغير الفدرالية إلى إختیار الإغلاق إلى أجل غير مسمى، حتى وصل عدد المصارف التي أوقفت تعاملاتها المصرفية إلى (٥٥٠٠) مصرفاً قدرت قيمة ودائعها بقرابة (٣) مليارات دولار في جميع الولايات الأمريكية آنذاك (٢٢). في (٥/آذار) دعى الرئيس الجديد روزيفيلت إلى عقد إجتماع فوري مع موظفي مصرف الإحتياطي الفدرالي ووزارة المالية، وأعضاء كابینته من اجل وضع سياقات وقواعد لتطبيق عطلة رسمية لكل مصارف البلد. وفي (٦/آذار)، أعلن روزيفيلت رسمياً عن إيقاف التعاملات المصرفية بجميع أنواعها في عموم البلاد فوراً، حتى (٩/آذار)، ليتسنى للكونغرس إصدار تشريعاً لاستعادة الثقة في القطاع المصرفي مرة اخرى. خلال العطلة المعلنة إنهمك موظفو إدارة الإحتياطي الفدرالي، ووزارة المالية بالعمل على إيجاد تشريع طوارئ لمعالجة تلك الأزمة المتفاقمة (٢٣). صنفت المصارف تبعاً لوضعها المالي إلى ثلاثة مجاميع (أ، ب، ج)، المصارف التي حملت التصنيف (أ)، هي المصارف التي كانت لاتزال قادرة على الإيفاء بمستحققات عملائها، وكان يحوم حولها خطر بسيط، وهي الأولى بأن تباشر بفتح أبوابها. المجموعة (ب)، وهي التي ضعفت كثيراً وعليها خطر أكبر، ولكنها كان بإمكانها الإيفاء بمستحققات عملائها ولو بعد حين، وهذه المجموعة تقرر بأن بإمكانها إفتتاح أبوابها ولو بعد مدة غير محددة

من الزمن. وأما المجموعة (ج)، وهي المصارف التي كانت غير قادرة على الإيفاء بمستحقات عملائها، وهي غير مسموح لها بإفتتاح أبوابها مرة أخرى. (٢٤).

وفي (٩/آذار) ارسل (قانون التعاملات المصرفية الطارئ) إلى الكونغرس بعد توقيعه من قبل روزيفيلت، ولم تكن الغاية منه إحداث إصلاحاً شاملاً للنظام المصرفي في البلاد، بل إيجاد حلول آنية وسريعة لإعادة الثقة في النظم والعمليات المصرفية، ولإيجاد تدابير من أجل إعادة إفتتاح المصارف. خول مشروع القانون الجديد كل من وزير الخزانة، والإدارات الحكومية المتخصصة في التعاملات المصرفية في عموم البلاد منح التراخيص للمصارف على أساس قدرتها على الإيفاء بما عليها من مستحقات لفتح أبوابها مرة أخرى، وأيضاً لتقديم المساعدة والدعم وإعادة تنظيم المصارف عن طريق المؤسسات الحكومية المختصة (٢٥). وبالفعل بعد أربعة أيام من تمرير القانون المذكور، بدأت المصارف المومأ إليها بإعادة فتح أبوابها ومباشرة تعاملاتها لاسيما مصارف الإحتياطي الفدرالي. ثم توالى إفتتاح مصارف أخرى بعد توفر مقدار من الثقة، وبعد اسبوعين عاد النظام المالي إلى فعاليته الكاملة تقريباً. ركز القانون الجديد على إيجاد اسس إستقرار للنظام المصرفي، وإعادة النظر في نظام الإيداع وضمان الودائع من خلال تأسيس (شركة تأمين الودائع الإتحادية) على إعتبار إن نظام ضمان الودائع السابق كان أحد الأسباب لحدوث الانهيار الإقتصادي المشار إليه (٢٦)، وأوجد النظام الجديد شبكة آمنة للمودعين (كخطة تأمين مؤقتة)، بضمان الحكومة الفدرالية للودائع التي صنفت على حسب قيمة الإيداع، إذ ضمنت الحكومة الودائع التي وصلت قيمتها إلى (٢٥٠٠) دولار بنسبة (١٠٠%) أي ضماناً كلياً. أما الودائع التي وصلت قيمتها إلى (٥٠٠٠) دولار، فقد ضمنتها الحكومة بنسبة (٧٥%). وأما الودائع التي بلغت قيمتها ما فوق (١٠٠٠٠) دولار فقد تكفلت الحكومة الفدرالية بضمان (٥٠%) من قيمتها، ودخلت هذه الخطة المؤقتة حيز التنفيذ في (١/كانون الثاني/١٩٣٤)، علي أن تتبع بخطة جديدة دائمة في موعد حدد مسبق بأن لايتجاوز (١/تموز) من نفس العام، مع إجراءات إضافية فرضها القانون الجديد، ساهمت في إنعاش التعاملات المصرفية مرة أخرى لاسيما مع ضمان حكومي لتلك التعاملات (٢٧).

وأما في مجال الإصلاح النقدي وقيمة العملة، فنظراً لتداعيات الأزمة الإقتصادية، وهبوط قيمة الدولار الأمريكي، ونتيجة لإستمرار سحب العملة من الخزانة الفدرالية، وسحب الاصول الأجنبية من المصارف الأمريكية، لم ير الرئيس الأمريكي روزيفيلت بداً من إيقاف العمل بقاعدة الذهب لتقادي انخفاض قيمة الدولار الأمريكي. إن إيقاف العمل بمعيار الذهب أزال عقبة أساسية في مسيرة الإصلاح النقدي الأمريكي (٢٨)، مما سهل على روزيفيلت اتخاذ سلسلة من الإجراءات بهذا الخصوص، فبعد إصداره أمراً بإيقاف العمل بمعيار الذهب والتعامل بحسبه في (٦/آذار/١٩٣٣)، والمصادقة على قانون التعاملات المصرفية الطارئ في

(١٠/آذار) الذي أقر هذا المنع، وفيه أمر روزيفيلت أيضاً بمنع التحويلات الشخصية للذهب والتبادل الأجنبي مالم يصادق عليه من قبل وزير المالية. في (٥/نيسان) أمر روزيفيلت الأفراد والمصارف بتسليم الذهب إلى الخزين الفدرالي، ومنع أي استخدام مستقبلي أو امتلاك شخصي له. لاحقاً في (كانون الثاني/١٩٣٤) صدر (قانون خزين الذهب) الذي خول الرئيس إتخاذ مايلزم لإصلاح قيمة الدولار في التبادلات الخارجية، والذي قيمته إدارة روزيفيلت بـ (٣٥) دولاراً للأونصة الواحدة، كما سمحت الولايات المتحدة بالدفع بالذهب في التبادلات الأجنبية مع الدول التي تتعامل حسب قاعدة الذهب من أجل إعادة إستقرار التبادلات المالية الأجنبية (٢٩).

جلبت "ثورة الذهب" تلك موارد إضافية للخزانة الأمريكية، كقيمة لما سمحت التشريعات الحكومية بجمعه وصار في متناولها، ما قيمته (٢,٨) مليار دولار، إستخدم منها ما قيمته مليارات دولار لإعادة إستقرار قيمة الدولار. وعلى الرغم من التخوف من حجم السلطة التي خولت للرئيس ولوزير المالية التحكم بالنظام المالي للبلاد، إلا أن قوانين أخرى جاءت لتعزز تلك السلطة ولتخول الرئيس القيام بإجراءات أوسع، ك(قانون شراء الفضة) عام (١٩٣٤)، الذي سمح للرئيس إعادة تقييم الدولار بقيمة الفضة، وإشترت الخزانة الأمريكية بين عامي (١٩٣٣-١٩٣٨) ما قيمته (١,٨) مليار أونصة من الفضة لتدعيم قيمة الدولار. عاد هذا الأمر على الخزانة الأمريكية بما قيمته (٢,٢) مليار دولار، كربح إضافي على قيمة خزينها من الفضة (٣٠).

ج - ٢ - ٢ / إصلاح نظام الضمانات:

شخص روزيفيلت خلافاً واضحاً في نظام الضمانات في البلاد، لذا وفي (٢٩/آذار/١٩٣٣)، أرسل رسالة إلى الكونغرس الأمريكي، طلب فيها كشفاً كاملاً لكل القضايا المتعلقة بنظام الضمانات، ومدى فاعليته، وتمير قانون جديد عرف ب(قانون الضمان)، الذي وقع في (٢٧/مايس) من العام ذاته، فرض على الشركات الضامنة المحلية والأجنبية، تقديم جرد واضح وشامل لكل ما تعلق بالسندات المالية إلى إدارة التجارة الاتحادية، من دواعي إصدار تلك السندات، وأسماء ورواتب موظفي الشركة الضامنة والظروف المالية لها، وضمان دفع جميع المستحقات، وتقديم عقود ضمانات مصدقة أو محمية قانونياً، ومنع أي إستغلال مستقبلي (للطرف المضمون)، أو بيع ضمانات مزورة أو مضللة له. بذلك صار للحكومة الفدرالية الأمريكية حيز تدخل أكبر في سوق الضمانات بحماية تشريعية (٣١).

ج - ٢ - ٣ / الإنعاش الزراعي:

من القوانين الأولى التي عرضها روزيفيلت على الكونغرس الأمريكي كان (قانون الضبط الزراعي)، الذي مرر في (١٢/مايس/١٩٣٣)، والذي أوجد بدوره (إدارة الضبط الزراعي) التي دفعت للمزارعين من أجل تخفيض أسعار السلع الزراعية لاسيما القمح، والقطن، والذرة، والأرز، والتبغ، ومنتجات الألبان في إطار خطة وضعتها الإدارة الأمريكية من أجل تحجيم وتقييد كمية إنتاج تلك المواد، كخطة وقائية للحد من الإرباك الذي سببه الانخفاض الكبير لأسعار تلك السلع. أما تمويل تلك الإدارة فكانت تستحصل بالإعتماد على الضرائب التي فرضت على صناعات أخرى كصناعة معالجة الأطعمة وغيرها (٣٢).

ج - ٢ - ٤ / الإنعاش الصناعي:

وفي سياق إنعاش القطاع الصناعي، تم في (١٣/حزيران/١٩٣٣) تمرير (قانون الإنعاش الصناعي الوطني)، الذي عد الحجر الأساس في تشريعات النهج الجديد، والذي بدوره أوجد وكالة فدرالية جديدة حملت اسم (إدارة الإنعاش الوطني)، كانت غايتها إدارة إقتصاد البلاد وحماية الرفاه العام وتحفيز الإنعاش الإقتصادي من خلال وضع سلسلة سياقات واطر عمل وقیود على الصناعة في البلاد بما يسمح للحكومة الفدرالية بالتدخل لمساعدة تلك الصناعات في مجال التجارة وأسعار المنتجات وعلاقات العمل. وتم تشريع عدد كبير منها وصلت لاحقاً إلى (٥٤١) قيداً وسياقاً روج لها من خلال حملة وطنية كبرى دعيت بحملة (النسر الأزرق) (٣٣). التي حملت شعار نسرأ أزرقاً في ملصقاتها وإعلاناتها، والتي اطلقت في (١٦/حزيران/١٩٣٣) وقد كرست للترويج للائحة القيود والسياقات المذكورة، والقاضية بالحد من التنافس (غير المنصف)، وتوحيد نظم العمل وسياقاته، كتوحيد الأسعار، وزيادة أيام العمل، وتوحيد الاجور. كما تم الترويج لدعوة الشركات والمصانع للانضمام إلى عضوية الإدارة المذكورة والالتزام بلوائحها. وقد نجحت الحملة في الربط بين دعمها والانضمام إليها والواجب الوطني. وبحلول عام (١٩٣٥) تمكنت الحملة من ضم قرابة (٩٥%) من جميع الصناعات والأعمال في البلاد تحت مظلة إدارة الإنعاش الوطني (٣٤).

ج - ٢ - ٥ / قطاع الإسكان:

أما في قطاع الإسكان فقد شرع (قانون إعادة تمويل ملاك البيوت) في (١٣/حزيران/١٩٣٣) الذي تشكلت بموجبه (شركة قروض ملاك البيوت)، وأوضح روزيفيلت في رسالة موجهة إلى الكونغرس، غاية وأهمية تشريع القانون المذكور في إيجاد إستقرار إقتصادي وإجتماعي من خلال دعم وتمويل مالكي المنازل ومساعدتهم في عدم خسارة منازلهم، بتوفير قروض وضمانات مالية لهم. وباشرت الشركة المذكورة ببيع

ضمانات مكفولة من قبل الحكومة لمستثمرين مختلفين لتمويل القروض متنوعة ومتعددة من المؤسسات المالية وبفوائد مختلفة خدمت الغرض المراد (٣٥). وقد تمكنت الإدارة المذكورة خلال مدة عملها من تقديم قرابة مليون قرض بقيمة إجمالية بلغت (٣) مليار دولار أمريكي، غطت قرابة قيمة الخمس من المبلغ الكلي لرهن المنازل (٣٦). وفي ذات السياق في (٢٨/حزيران/١٩٣٤) تم تشريع (قانون الإسكان الوطني) الذي أوجد بدوره (إدارة الإسكان الاتحادية)، من أجل توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل، في مجال بناء المنازل، من خلال بناء منازل منخفضة الكلفة للفقراء. كما إهتمت بتوفير ضمانات حكومية لقروض مصرفية للأفراد من أجل بناء أو إصلاح منازلهم. وبعد أن التزمت الإدارة بتقديم المساعدة بحجم محدود للمناطق الفقيرة في بادئ الأمر، تم تعديل نطاق عملها في (١٩٣٨) لتشمل إجراءاتها ومساعداتها عدد أكبر من البيوت، ومناطق أوسع من السابق (٣٧).

ج - ٣ / حملة النهج الجديد الثانية (١٩٣٥-١٩٣٨):

في (٤/كانون الثاني/١٩٣٥)، في رسالة الرئيس روزفيلت إلى الكونغرس الأمريكي، أعلن عن عزمه إيقاف العمل بمشاريع الطوارئ والبرامج المؤقتة، والانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة جديدة من الإصلاح هي مرحلة الإنعاش موضحاً خطته الجديدة للانتقال إلى مرحلة معالجة العلمية، طويلة الأمد في بناء اسس إقتصادية صحيحة ترفع ثقة المواطنين بإقتصاد البلد (٣٨).

ومع إقتراب الإنتخابات الرئاسية الأمريكية أمل روزفيلت أن تعود حملة النهج الجديد عليه بالنصر لاسيما مع إرتفاع شعبيتها، لذا لم يأل جهداً في الشروع بإطلاق الحزمة الثانية من الإصلاحات في ذلك العام بعد أن أصبح الإقتصاد الأمريكي أكثر إستقراراً. لذا كان التركيز على البرامج التنموية والترميمية، وما كان يهدف إلى إدارة الأعمال وتوفير بيئة عمل أكثر ملائمة من حيث ساعات العمل والاجرة والسن القانونية للعمل مع توفير فرص عمل جديدة. ومنها ما إستهدف شريحة الشباب لاسيما طلبة المدارس والجامعات، والعمل على ترميم الواقع التربوي وقطاع المدارس وتحفيز الطلاب للإستمرار في الدراسة مع توفير الدعم المادي والمعنوي لذلك (٣٩).

ج - ٣ - ١ / إدارة الأشغال العامة:

على أثر قانون الإنعاش الصناعي الوطني لعام (١٩٣٣) سابق الذكر، أوجد روزيفيلت في (١٩٣٥) (إدارة الأشغال العامة)، لتحفيز الصناعات الصغيرة أو الضعيفة، من خلال التعاقد مع الشركات الخاصة من أجل بناء مؤسسات عامة، وبالتالي توفير فرص عمل أكثر. وكان متوقع من البرنامج المساعدة في مشاريع كبيرة أيضاً، بما فيها مشاريع البنى التحتية، ومن أجل تعزيز هذا الدور أمر روزيفيلت في (٨/ نيسان/ ١٩٣٥) بتأسيس (إدارة تقدم الأعمال) لتوفير طيف أوسع من فرص العمل والنشاطات للعاطلين عن العمل لاسيما أصحاب المهارات منهم، في مجال البنى التحتية والصناعات الثقيلة والحرفية وحتى الثقافية والأكاديمية (٤٠). وقد ساهم هذا البرنامج في توفير فرص عمل إلى قرابة (٨) ملايين أمريكي، وساهم في بناء وترميم الكثير من الجسور والسدود والمتنزهات والطرق والمطارات والمدارس (٤١).

ومع وجود قرابة (٥) ملايين شخص عاشوا على صندوق الإغاثة، كان منهم (٣,٥) مليون شخص من العاطلين، ولكن قادرين جسدياً على العمل. لذا وفي (٦/ آيار/ ١٩٣٥) أوعز روزيفيلت بتأسيس إدارة جديدة سميت (إدارة مشاريع العمل) كبديل لمشاريع الإغاثة السابقة التي تقرر إنهاء العمل بموجبها في نهاية العام المذكور. عملت الإدارة الجديدة على إستيعاب الأشخاص القابليين للتوظيف وإخراجهم من شبكة الإغاثة بتوفير فرص عمل جديدة لتلك الفئة من الناس بتمويل فدرالي قدر بـ (٤) مليارات دولار، بالإضافة إلى (٨٨٠) مليون دولار ممنوحة من مصادر أخرى متنوعة. وأما الباقي (١,٥) مليون شخص، فهم الفئة التي إمتلك قابلية توظيف أقل، أو معدومة من المسنين، والأرامل ومعيلات الأطفال، وذوي الإحتياجات الخاصة، والمصابين بأمراض معدية، ٤٢، فضلاً عن المرضى العقليين، هؤلاء تعهد روزيفيلت بأن الحكومة الفدرالية ستكفل برعايتهم وتوفير المساعدات الممكنة، مع الإستعانة بالمساعدات التي وفرتها الجمعيات الخيرية الخاصة. (٤٣).

ج - ٣ - ٢ / إنعاش القطاع الزراعي:

لم تقدم تشريعات الطوارئ السابقة لاسيما المتعلقة بالنشاط الزراعي، الكثير للقطاع الزراعي والمزارعين المقيمين، والذين مثلوا الشريحة الأكثر فقراً في البلاد حينها. لذلك كان روزيفيلت مقتنعاً بضرورة القيام بإجراءات أكثر في هذا المجال، فأوعز بتشكيل (إدارة إعادة التوطين)، في (١/ آيار/ ١٩٣٥) وهي وكالة مستقلة عملت بالترباط مع وزارة الزراعة الأمريكية على منح القروض لصغار المزارعين والمستأجرين لأغراض إعادة تأهيل الأراضي الزراعية، وإعادة التوطين، ومساعدة المزارعين شديدي الفقر لإعانتهم في أداء أعمالهم.

كما عملت الوكالة على تنظيم تعاونيات زراعية، وأسست لإقامة مشاريع زراعية وتشجير كإقامة حزام أخضر لتلك التجمعات الزراعية في ضواحي المدن إنتشرت فكرتها لاحقاً في جميع البلاد (٤٤).
كما وقع روزيفيلت في (١١/ مايس/ ١٩٣٥) الأمر التنفيذي ذي الرقم (٧٠٣٧)، والقاضي بإستحداث (إدارة إيصال الكهرباء إلى الأرياف)، كانت مهمتها إيصال الكهرباء إلى أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون مزارع في عموم البلاد وخلال مدة قصيرة. وقد واجه تنفيذ تلك المهمة صعوبات جمة، لذا تطلب الأمر تظافر جهود ثلاث جهات ألا وهي: شركات الكهرباء ضمن القطاع الخاص، ومؤسسات الخدمات البلدية ضمن القطاع العام، والتعاونيات غير الربحية. وبسبب هيمنة رئاسات تلك التعاونيات على أكثر من تلك القروض، حاول روزيفيلت تصحيح مسار الإدارة المذكورة بتوقيع (قانون إيصال الكهرباء إلى الأرياف) الذي مرر في (٢٠/ آيار/ ١٩٣٦)، والذي حول الإدارة المشار لها إلى وكالة حكومية مستقلة. أسهم القانون في توفير (١٤) مليون دولار سنوياً كقروض لتمويل بناء منشآت توليد الطاقة ونقلها، وأيضاً كقروض لمساعدة لمزارعين في شراء الأجهزة الكهربائية ومستلزماتها. ظلت تلك الإدارة ولـ (٢٥) سنة لاحقة مصدراً للقروض الميسرة التي طورت آلية الإستثمار والإنتاج في القطاع الزراعي في الولايات المتحدة (٤٥).

ج - ٣ - ٣/ إنعاش قطاع العمل:

وفي مجال العمل تم تشريع (قانون علاقات العمل الوطني) في (٥/ تموز/ ١٩٣٥) والذي عرف أيضاً بـ(ماكناكارتا العمل) لما كان عليه من أهمية. وقد كفل القانون حق النقابات العمالية في المطالبة بحقوق العمال بحسن نية من خلال ممثلي النقابات. كما منع أي نشاطات مناهضة للعمل النقابي من قبل إدارات العمل، كإتخاذ إجراءات تعسفية بحق أعضاء تلك النقابات بوضعهم في القوائم السوداء، أو إبرام عقود تمنع الإلتزام إلى النقابات العمالية، أو ما كان يعرف بـ(عقد الكلب الأصفر). وكذلك منع التمييز في الأجور ضد العمال النقابيين، أو إلغاء حقهم في التظاهر أو التضيق عليهم. كما منع القانون المذكور تدخل أصحاب العمل في إنتخابات تلك النقابات، التي طلب القانون بأن تكون عامة وحرّة وبشرط الأغلبية للفوز بها. كما أوجدت مجلساً خاصاً أطلق عليه (مجلس علاقات العمل الوطني)، والذي كان بمثابة (المحكمة العليا)، كان دور هذا المجلس الفصل في خصومات العمال وإدارات العمل (٤٦).

لاحقاً في عام (١٩٣٨) صدر (قانون معايير العمل المنصف)، الذي أسس قسماً مختصاً باجور العمل وساعاته، ومتابعة تطبيق أصحاب العمل لتشريعات القانون المذكور. وقد أثر هذا القانون إيجابياً على العاملين في قطاع إنتاج البضائع في التجارة بين الولايات. وقد حدد القانون المذكور الحد الأدنى لاجرة الساعة الواحدة للعمل بـ(٢٥) سنتاً لعام (١٩٣٨). ثم أخذ هذا الرقم بالإرتفاع في الأعوام اللاحقة. كما حدد

القانون المذكور عدد ساعات العمل الاسبوعية بـ (٤٤) ساعة عمل اسبوعياً في للعام ذاته. أخذ ذلك الرقم بالإنخفاض في الأعموم اللاحقة. كما حدد القانون العمر الأدنى للعامل الذي يحق له العمل أو الإستئجار أو عمالة الأطفال بـ (١٦) سنة، ومنعت عمل أي شخص دون ذلك السن، وإستثنت من ذلك عدد من المهن في مجال الزراعة والبيع بالتجزئة وصيادي الأسماك وعاملي الترام في الشوارع (٤٧).
ج - ٣ - ٤ / الضمان الاجتماعي:

لعل من أهم تلك التشريعات التي مُررت في تلك المرحلة هو (قانون الضمان الإجتماعي)، الذي مرر في (١٤/آب/١٩٣٥) والذي كانت غايته إعادة تركيب مبدأ الضمان الحكومي للمجتمع. إذ أوجد للمرة الاولى في المجتمع الأمريكي نظاماً عالمياً لراتب التقاعد، وضماناً للعاطلين عن العمل، وإعانات ومنح للمتقاعدين (٤٨). كان القانون المذكور من أكثر التشريعات التي أسهمت في رسم هيكليّة لسياسات الضمان الاجتماعي، ووفر نظاماً متناسقاً للمصادر الدخل بين عموم طبقات المجتمع الأمريكي، وقد صنف القانون المذكور سلم المنح والإعانات إلى ثلاث تصنيفات كبرى هي:
١ - التأمين الاجتماعي، ٢ - المساعدة العامة، و ٣ - الخدمات الصحية. وبهذا فانه وضع الحجر الأساس للضمان الصحي في الولايات المتحدة الموجود حتى الوقت الحاضر (٤٩).

ج - ٣ - ٥ / الإصلاح الضريبي:

لم يكن الرئيس روزفيلت مقتنعاً بالنظام الضريبي الذي كان سائداً في البلاد، الذي وصفه بأنه "معقد"، وسبباً في تركيز الثروة في أيدي طبقة دون أخرى ، لذا إقترح في (حزيران/١٩٣٥) مراجعة كبرى للتشريعات الضريبية الفدرالية السابقة، لتبسيطها لتعيد توزيع الثروات في البلاد من خلال سياسات ضريبية جديدة، غايتها توفير التمويل الكافي لبرامج الإنعاش لمنح الطبقات العاملة والمتقاعدين من الناس، سيولة مالية كافية، وهذا برأيه كان سيحفز الإقتصاد، لذا وفي (٣٠/آب/١٩٣٥) تم تشريع (قانون ضريبة الثروة)، والمعروف أيضاً بـ(قانون الدخل) راسماً مساراً جديداً للصفقة الجديدة على الجانبين الإقتصادي والسياسي (٥٠). وضع القانون قيوداً ومحددات على إنتقال الثروة من جيل إلى آخر. كما سعى إلى تشريع قانون للميراث والهدايا، وضرائب إضافية على الواردات الشخصية الضخمة، ووضع جدولاً تراتبياً ضخماً للضرائب على الشركات الكبرى، ومقترحات ضريبية أخرى، إذ فرض ضريبة قدرها (١٢،٥%) على أرباح الشركات الصغيرة، (١٥،٥%) على الشركات الأكبر التي كانت تجني أرباحاً بقيمة (٥٠،٠٠٠) دولار سنوياً، بالإضافة إلى ضرائب أخرى على الأرباح السنوية الإضافية لتلك الشركات والأفراد ومقدار حجم تلك الأرباح. وعلى الرغم من أن القانون المذكور لم يحقق سوى جزء مما طمحت له خطة المشرع، إلا أنه أسهم في تثبيت شرعية تدخل الحكومة الاتحادية لإعادة تركيز وتوزيع الثروة في البلاد (٥١).

ج - ٣ - ٦ / إنعاش قطاع الإسكان:

إن محدودية تمويل بعض برامج الإسكان السابقة، وضعف تمويل بعضها الآخر، كان سبب في عدم فاعليتها، كما هو حال مشاريع قسم الإسكان ضمن إدارة الأشغال العامة، التي تراكمت بسبب نقص التمويل، فعطل العمل بها بانتظار جهة ممولة راغبة في الاستثمار في مشاريعها، وبقي الحال هكذا بالنسبة لتلك المشاريع حتى تمرير قانون جديد عرف بقانون جورج-هيلي (the George-Healey Act)، في (حزيران/١٩٣٦)، الذي وفر الغطاء المالي لمشاريع الإسكان تلك، وتعهدت الجهات الممولة بإسكان العائلات ضمن قسم الإسكان في دائرة الأشغال العامة، شريطة أن يكون الدخل الثابت للعائلة أقل من خمسة أضعاف بدل الإيجار الثابت للمنزل وهذا يتضمن بدل الخدمات أيضاً، وكانت الغاية من هذا التشريع هو توفير السكن الملائم لشريحة العوائل ذات الدخل المحدود والثابت (٥٢).

في عام (١/أيلول/١٩٣٧) مرر الكونغرس الأمريكي (قانون الإسكان) والمعروف أيضاً بقانون واغنر-ستريغال، (the Wagner-Streagall Act)، والذي وسع مجالات وسياقات عمل التشريعات السابقة الخاصة بالإسكان كـ(قانون الإسكان الوطني عام) (١٩٣٤) الذي أوجد (إدارة الإسكان الاتحادية). وكان التركيز في القانون الجديد على توفير سكن آمن وملائم، وظروف معيشية صحية لذوي الدخل المنخفض، من خلال إيجاد سلطة خاصة بتنفيذ ذلك عرفت بـ(سلطة الإسكان العام) (٥٣). كما أوجد القانون (سلطة الإسكان في الولايات المتحدة)، وهي شركة عامة اديرت من قبل وزارة الداخلية الأمريكية، عملت على منح قروض لبناء منازل منخفضة الكلفة لذوي الدخل المحدود (٥٤).

ج - ٤ / انتخابات عام (١٩٣٦):

على الرغم من وجود معارضين لسياسة روزفيلت ولتشريعات النهج الجديد، من قبل أصحاب الثروة، والمحافظين البيض في جنوب البلاد، إلا انه كان شديد التعويل على أنصار حملته ومؤيديها في الانتخابات المرتقبة. وبالفعل تمكن روزفيلت في (٣/تشرين الثاني/١٩٣٦) من تحقيق نصر كبير آخر، إذ فاز بأصوات جميع الولايات ماعدا ولايتي (ماين، وفيرمونت) اللتان كانتا من نصيب منافسه الجمهوري (الفريد لندن). وكان نسبة ما حققه روزفيلت (٢٧,٧٤٧,٦٣٦) صوتاً، أي نسبة (٦١%) من عدد الأصوات الكلي، مقابل (١٦,٦٧٩,٥٤٣) صوتاً للندن، أي نسبة (٣٧%) فقط. كما فاز الديمقراطيون في الانتخابات البرلمانية النصفية في العام ذاته بـ(٣٣١) مقعداً، مقابل (٨٩) مقعداً للجمهوريين في مجلس النواب. وبـ(٧٦) مقعداً للديمقراطيين، مقابل (١٦) فقط للجمهوريين في مجلس الشيوخ، وهذا منح روزفيلت أغلبية ثلاثة أرباع الأصوات في كلا المجلسين وأثبت أن براكج النهج الجديد كانت لاتزال تتمتع بشعبية وتأييد عند الأمريكيين (٥٥).

ج - ٥ / الركود الإقتصادي عام (١٩٣٧-١٩٣٨):

بحلول خريف (١٩٣٧) حدث إرتداداً إقتصادياً جديداً إستمر طوال عام (١٩٣٧)، ومعظم عام (١٩٣٨)، وكان روزيفيلت خلالها يؤدي مدته الرئاسية الثانية. حيث إنخفض الإنتاج والأرباح بشدة، وعادت أعداد العاطلين عن العمل إلى الإرتفاع مرة أخرى من (١٤,٣%) في عام (١٩٣٧) إلى (١٩%) في عام (١٩٣٨). وقد رجح سبب حدوث ركود (١٩٣٧) إلى عدت أسباب منها: صرامة النظام النقدي وقسوة سياسة الإحتياط الفدرالي تجاه المصارف التجارية منذ عام (١٩٣٦). وإجراءات النظام الضريبي الذي أثر على قطاع الإستثمار. بينما أرجعها البعض إلى قيام إدارة روزيفيلت بإستقطاع حجم المصروفات الفدرالية لعام (١٩٣٧). إن حدوث الركود المذكور جعل روزيفيلت يعيد النظر في بعض السياسات الإقتصادية والقيام بعدد من الإجراءات البسيطة التي أطلق عليها البعض (حملة النهج الجديد الثالثة)، والتي تلخصت في محاولة إعادة إحياء البرامج التي تعيد الثقة في الإقتصاد والإستثمار في البلاد. وإيجاد منافسة شديدة بين الأعمال من أجل تخفيض أسعار المنتجات والسلع، من أجل زيادة الإقبال على شراء السلع والخدمات، وتحفيز الإقتصاد ومعالجة مشكلة العاطلين عن العمل. كما غير روزيفيلت من موقفه تجاه المصروفات الفدرالية السنوية وأمر بزيادتها في ربيع (١٩٣٨). لإعادة الإستقرار الإقتصاد الأمريكي وتنشيطه (٥٦).

إن تعالي أصوات المعارضين لروزيفيلت من المحافظين وغيرهم، وفشل بعض تطبيقات تشريعاته ومقترحاته الجدلية كإعلانه في (٥/شباط/١٩٣٧) خطة لإعادة هيكلة المحكمة العليا، والإجراءات المحدودة التي إتخذها روزيفيلت لمواجهة الركود الأخير وصلت حملة النهج الجديد إلى نهايتها في نهاية عام (١٩٣٨) (٥٧).

الإستنتاجات

إن معطيات البحث توضح الإستنتاجات التالية:

- كان حدوث الكساد الإقتصادي الكبير عام (١٩٢٩) سبباً مباشراً في إطلاق حملة النهج الجديد.
- إن حملة النهج الجديد أكسبت الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلاانو روزيفيلت والحزب الديمقراطي شعبية أكثر، وساهمت في تحقيقهما فوزاً كبيراً في إنتخابات عام (١٩٣٦).
- أسهمت تشريعات النهج الجديد في حزميتها الاولى والثانية، في بناء اسس حديثة للنظم الإقتصادية والإجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، لازال بعضها نافذ حتى الوقت الحاضر.
- على الرغم من فشل بعض تطبيقاتها وتحقيق نجاحاً بسيطاً أو جزئياً في بعضها الآخر إلا أن معظم تشريعات وبرامج النهج الجديد كان مؤثراً إلى حد ما وسبباً في إنهاء مظاهر الكساد الإقتصادي في الولايات المتحدة.
- كان للأغلبية التي حصل عليها الحزب الديمقراطي في مجلسي النواب والشيوخ داخل الكونغرس الأمريكي، دوراً كبيراً في تسهيل مهمة روزيفيلت لتمرير تشريعات قوانين النهج الجديد، ومنحه سلطة أكبر لم تمنح لرئيس أمريكي من قبله.
- إن إستمرار ظروف الكساد الإقتصادي للمدة (١٩٣٧-١٩٣٨)، تسبب في إضعاف شعبية النهج الجديد وشككت في فاعليتها وجدواها. كما وإن التوتر السياسي الذي لف أوروبا، وبوادر الحرب العالمية الثانية زاد من إهتمام إدارة روزيفيلت بالشأن الخارجي والسياسة الخارجية على حساب السياسة المحلية مما وضع نهاية لحملة النهج الجديد مع نهاية عام (١٩٣٨).

الإشارات المرجعية

- (1) James Scott, Jerel Rosat, The Politics of the United States Foreign Policy, Fifth Edition, Wadsworth, Cengage, Learning, Boston, 2011, P. 365.
- * اشير إلى يوم (٢٩/تشرين الأول/١٩٢٩) ، ب (الثلاثاء الأسود) ، لأنه اليوم الذي شهد إنهيار سوق الأسهم في الولايات المتحدة الأمريكية، تلاها إنهيار الإقتصاد الأمريكي، أو ما اصطلح عليه (الكساد الكبير). ينظر :
(Robin Santos, Black Tuesday: Prelude to the Great Depression, White-Thomas Publishing Ltd., U.S., 2008, P. 8-14.
- (2) Amy Ruth, Herbert Hoover, Lerner Publications Company, Minneapolis, 2004, P. 73.
- (٣) ناهد الدسوقي، دراسات في التاريخ الأمريكي، دار المعرفة الجامعي، مصر، ١٩٩٨، ص ١٥٣.
- (4) Barbara Bardes, and Others, American Government and Politics: The Essentials, 2011-2012, Wordworth, Cengage Learning, Boston, 2012, P. 256.
- (5) Glen Jeansonne, the Life of Herbert Hoover: Fighting Quaker, 1928-1933, Palgrave MacMillian, 2012, P. 120.
- (٦) نجلة العزاوي، التطورات السياسية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال حكم الحزب الجمهوري (١٩٢١-١٩٣٣)، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية التربية (إبن رشد)، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢٠٢.
- (٧) عبدالعزيز إبراهيم، محمود محمد، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٨١.
- (٨) نجلة العزاوي، المصدر السابق، ص ٢٠٢-٢٠٣.
- * ولد (فرانكلين ديلانو روزفيلت) في هاي بارك (Hyde Park) بنيويورك، في كانون الثاني من عام (١٨٨٢)، لعائلة غنية من اصول إنكليزية-ألمانية. تلقى تعليماً خاصاً، وتخرج من جامعة هارفرد في (١٩٠٤). تزوج من إحدى قريباته أنا إليانور روزفيلت (Anna Eleanor Roosevelt)، وبمباركة من عمها الرئيس الأمريكي الأسبق (ثيودور روزفيلت). ثم عمل في مكتب حمامة في (وول ستريت) كموظف ثانوي، لكن طموحه السياسي كان كبيراً مما أهله للفوز بعضوية مجلس ولاية نيويورك في (١٩١٠)، ثم وفي عام (١٩١٣) جلب إنتباه الرئيس الأمريكي الأسبق (وودرو ولسن) ليعين كمساعد لوزير البحرية في حينها، مما عرف على الكثير من القيادات والشخصيات البارزة في الدولة. ينظر :
- (Sean Cashman, American in the Twenties and Thirties: the Olympian Age of Franklin Delano Roosevelt, New York, the New York University Press, USA, 1989. P. 132.)
- (9) Sean Cashman, Op. Cit., P. 134-136.
- (١٠) أحمد خضير، فرانكلين روزفيلت، إلى القمة على كرسي متحرك، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣٦.
- (11) Sean Cashman, Op. Cit., P. 137.
- (12) Brenda Hougen, Franklin Delano Roosevelt: the New Deal President, Compass Pont Books, Minneapolis, 2006, P. 67-68.

- (13) Ibid, P. 64-65.
- (14) Sean Cashman, Op. Cit., P. 134-136.
- (15) William C. Martel, Grand Strategy in Theory and Practice: The Need for an Effective American Foreign Policy, First Published, Cambridge University Press, New York, 2015, P. 233.
- (١٦) تركي الحمد، ويبقى التاريخ مفتوحاً: أبرز شخصية سياسية في القرن العشرين، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٧١.
- (17) Brenda Hougen, Op. Cit., P. 68.
- (18) Kekla Magoon, the Welfare Debate, Abdo Publishing Company, USA, 2009, P. 34.
- (19) Ibid, P. 68-70.
- (20) Wikipedians, Great Depression, Pedia Press, USA, 2010, P. 109-110.
- (21) R. W. Hafer, the Federal Reserve System: an Encyclopedia First Published, Greenwood Press, Westport, USA, 2005, P. 21.
- (22) Nicholas Crafts, and Peter Fearon, the Great Depression of the 1930s: Lessons for Today, First Edition, Oxford University Press, 2013, P. 405.
- (23) R. W. Hafer, Op. Cit., P. 22.
- (24) Ibid, P. 22.
- (25) Nicholas Crafts, Op. Cit., P. 405-406.
- (26) R. W. Hafer, Op. Cit., P. 22-23.
- (27) Ronnie J. Philips, the Chicago Plan & New Deal Banking Reform, M.E. Sharpe, New York, 1995, P. 56-57.
- (28) Paul E. Inzig, the History of Foreign Exchange, Second Edition, the Macmillan, Press LTD., London, 1970, P. 255.
- (29) Michael D. Bordo, and Others, the Defining moment: the Great Depression and the American Economy in the Twentieth Century the University of Chicago Press, Chicago, 1998, P. 29.
- (30) Ibid., P. 31.
- (31) James S. Olson, and Abraham O. Mendoza, American Economic History: A Dictionary and Chronology, Greenwood, California, 2015, P. 533.
- (32) Carol Berkin, and Others, Making America: a History of the United States, Sixth Edition, Wadsworth, Boston, 2012, P. 630.
- (33) Cynthia C. Northrup, the American Economy: a Historical Encyclopedia, Volume One: Short Entries, ABC-CLIO, Inc., California, 2003, P. 200.
- (34) Gene Smiley, Rethinking the Great Depression, Ivan R. Dee, Publisher, Chicago, 2002, P. 92-93.
- (35) George K. Zestos, the Global Financial Crisis: From US Subprime Mortgage to European Sovereign Debt First published, Routledge, New York, 2016, P. 5.
- (36) Neil A. Wynn, the A to Z of the Roosevelt-Truman Era, Scarecrow Press, Inc., Maryland, 2008, P. 205.
- (37) Ibid, P. 149,150.

- (38) Elliot A. Rosen, Roosevelt, the Great Depression, and the Economics of Recovery, First published, University of Virginia Press, Charlottesville, 2005, P. 156.
- (39) Paul Finkelman, Encyclopedia of African American History, 1896 to Present: From the Age of Segregation to the Twenty-First Century, Volume1, Oxford University Press, Inc., New York, 2009, P. 250.
- (40) Karen K. Krist-Ashman, Introduction to Social Work & Social Welfare: Critical Thinking Perspectives, 3ed Edition, Brooks / Cole, California, 2010, P. 160-161.
- (41) Paul S. Boyer, and Others, the Enduring Vision: a History of the American People, Volume Tow, Sixth Edition, Wadsworth, Boston, 2010, P. 567.
- (42) Elliot A. Rosen, Op. Cit., P. 156.
- (43) Anita P. Davis, North California During the Great Depression: A Documentary Portrait of a Decade, McFarland & Company, Inc., Publishers, North Carolina, 2003, P. 238.
- (44) Jerome Tweton, the New Deal at the Grass Roots: Programs for the People in Otter Rail County, Minnesota, Minnesota Historical Society Press, Minnesota, 1988, P. 137.
- (45) James S. Olson, Historical Dictionary of the Great Depression 1929-1940, Greenwood Press, Connecticut, 2001, P. (196).
- (46) James S. Olson, and Abraham O. Mendoza, Op. Cit., P. 209.
- (47) William C. Martel, Op. Cit., P. 233.
- (48) Karen K. Krist-Ashman, Op. Cit., 2010, P. 161.
- (49) James S. Olson, Op. Cit, P. 305.
- (50) Ibid., P. 306.
- (51) Lawrence J. Vale, Purging the Poorest: Public Housing and Design Politics of Twice-cleared Communities, the University of Chicago Press, Chicago, 2013, P. 8-9.
- (52) Andrew T. Carswell, the Encyclopedia of Housing, Second Edition, Sage Publications, Inc., Los Angeles, 2012, P. 501.
- (53) Clarence E. Wunderlin, Jr., the Papers of Robert A. Taft, Volume 2, 1939-1944, the Kent State University Press, Ohio, 2001, P. 46.
- (54) Darren P. Guerra, Perfecting the Constitution: the Case for the Article V Amendment Process, Lexington Books, United Kingdom, 2013, P. 202.
- (55) Norman Frumkin, the Recession Prevention Handbook, Eleven Case Studies, 1948-2007, Routledge, New York, 2015, P. 84.
- (56) Paul S. Boyer, and Others, the Enduring Vision: a History of the American People, Eighth Edition, Wadsworth, Boston, 2014, P. 750.